

المصدر: الاتحاد

التاريخ: ٢١ أغسطس ٢٠٠٢

الرئيس السوداني عمر البشير  
«الانتقال»



## لا أضمن الوحدة مئة في المئة

نحن بين خيارين .. الوحدة الطوعية  
أو الانفصال بإحسان

أجرى الحوار في الخرطوم - مكرم محمد أحمد:

رغم تأكيدات الرئيس السوداني عمر البشير - في هذا الحوار - بأنه لا يملك ضمانا بنسبة مئة في المئة يحول دون أن يؤدي تطبيق حق تقرير المصير الذي وافقت عليه حكومة الخرطوم الى انفصال جنوب السودان عن شماله، تحاول دوائر عديدة في العاصمة السودانية أن تجعل من تحفظ القاهرة على حق تقرير المصير أزمة في علاقات البلدين، وكأنه ليس من حق القاهرة أن تبدي قلقا مشروعا على وحدة السودان!

والمؤسف في الصورة ان يضل خداع النفس لدى بعض هؤلاء الى حد تصوير القلق المصري على وحدة السودان وكأنه دعوة مصرية لاستمرار الحرب الأهلية التي طال أمدها الى أكثر من 19 عاما دون طائل، لأن مصر - هكذا يقولون - لا تريد أمن السودان واستقراره!، ولا تحفل سوى بمصالحها الأمنية والمالية!، وليس لها ان تقول رأيا مختلفا في أمر يراه السودانيون في صالحهم، لأن السودان، «كبير» عن ان يكون الأخ الأصغر! بل إن خداع النفس وصل الى حد اختراع أوهايم وهواجس وظنون كاذبة، تتحدث عن اتصالات تجري بين القاهرة وأنصار حسن الترابي، وزيارة سرية نزل فيها نائبه، علي الحاج، ضيفا على المخابرات

المصرية في عمارة في أحد شوارع مدينة نصر بهدف تنسيق حملة مشتركة لافساد «اتفاق ماشاكوس» الذي أعطى للجنوب حق تقرير المصير، وكان مصر لا تعرف من هو الترابي، وماذا فعل بعلاقات السودان مع مصر، وكيف فاقمت سياساته الخرقاء أزمة الجنوب مع الشمال عندما انكر على الجنوبيين حق المواطنة، وجعل من الحرب مع أبناء الجنوب جهادا دينيا.

بل إن البلاهة وصلت ببعض هؤلاء الى حد الادعاء بأن مصر تعارض



في منزل الرئيس البشير  
بالخرطوم وعلى مدى ساعتين  
دار الحوار

■ انفصال الجنوب خطر  
على دول الجوار الإفريقي  
■ ثلاثة ملايين جنوبي في الشمال  
يساندون خيار الوحدة  
■ «ماشاكوس» لا يعطي قرنف دولة  
ولا وزارتي دفاع وخارجية ولا مصرفا مركزيا

حق تقرير المصير، لأن انفصال الجنوب  
سوف يزيد من قدرة الحركة الإسلامية في  
الشمال على أن تكون أكثر قوة وفاعلية  
وخطرا، وكأنه لا تزال هناك فرصة - بعد أحداث  
11 سبتمبر والمعاناة التي عاشها السودان نتيجة  
اتهامه بأنه يعطي الإرهاب ملاذا آمنا- كي تعاود الخرطوم  
سياساتها القديمة في تصدير العنف بهدف إقامة الدولة الأممية التي  
تبخرت دخانا في الهواء، وتقلصت ظموحاتها إلى حد الدفاع عن وحدة  
الجنوب السوداني مع الشمال.

## الحركة والحكومة أكثر قناعة بأن الحرب لن تحقق أهدافهما

صحيح أن الترابي هو الوحيد الذي يعارض الاتفاق، وقد يشاركه الحزب الشيوعي الذي أصبح مجرد رمز وعنوان، ونخبة من المثقفين خارج الإطار الحزبي، لكن الترابي يعارض الاتفاق لأسباب أخرى ليس من بينها حق تقرير المصير، فالترابي هو أول من جاهر بأفضلية انفصال الشمال عن الجنوب كي يتفرغ الشمال لمشروعه الأممي، وهو يعارض الاتفاق لأن الاتفاق يلزم حكومة الخرطوم التنازل عن نص دستوري يؤكد على الشريعة باعتبارها المصدر الأساسي للتشريع، ويجعل الشريعة مجرد «قانون ولاية» يجرى تطبيقه فقط في الشمال، ولأن الاتفاق فصل فصلا واضحا بين الدين والدولة، وقد كان الموصل بين الدين والدولة ركنا أساسيا في أيديولوجية الحكم والترابي، كما أن الاتفاق اعطى لحكومة الجنوب الإقليمية سلطات هائلة تمكنها من السيطرة الكاملة على مقدرات الجنوب، بما يؤكد أن الاتفاق ربما يكون أقرب إلى الكونفدرالية!

هل هي فيدرالية كما يقول الرئيس البشير؟

أم هي كونفدرالية كما يقول قرنيق والترابي؟

أم أنه انفصال يتخفى تحت حق تقرير المصير؟

هذا هو السؤال المهم الذي من أجله جري الحوار مع الرئيس البشير:

\* سيادة الرئيس، أسمح لي أن يكون سؤالى الأول، لماذا التفاؤل الشديد هذه المرة بإمكان أن يؤدي «اتفاق ماشاكوس» الإطاري الذي تم التوصل إليه مع الحركة الشعبية إلى سلام حقيقي ينهي حرباً أهلية استمرت 19 عاماً، لقد كان هناك أكثر من اتفاق سابق بين الخرطوم والحركة، فما الذي يجعلنا نعتقد أن هذا الاتفاق سوف يكون الأخير؟ وما الذي أغرى حكومة الخرطوم على توقيعه؟

\*\* يمكن أن نصف هذه الفترة بأنها مرحلة تاريخية ومهمة جدا في تاريخ السودان، فقد وقعنا بالفعل اتفاقيات سابقة، لكن قناعتنا هذه المرة أن القوى الإقليمية والقوى الدولية تقف وراء هذا الاتفاق. وما يجعلني أكثر تفاؤلا أن هذه القوى الدولية والإقليمية تقف الآن مع السلام ومع إيجاد حل للقضية.

ربما يكون ذلك بسبب وجود متغيرات كثيرة حدثت في العالم بعد أحداث 11 سبتمبر والحرب ضد الإرهاب والفشل في معالجة القضية

الفلسطينية الذي حفز القوى الدولية على أن تبحث عن قصة نجاح في بلد إسلامي آخر مثل السودان يعوض فشلها في فلسطين.

أيضا هناك سبب آخر شجع على اتخاذ القوى الدولية هذا الموقف، وهو أن السودان بدأ يستثمر ثروة بترولية كبيرة، وهذه الثروة اكتشفتها الشركات الأميركية التي بذلت جهدا كبيرا في مناطق كثيرة حتى حددت حجم الثروة البترولية واحتياطياتها، وخرجوا بعد ذلك بغرض العودة مرة أخرى لاستثمار هذه الثروة عندما تكون الظروف مناسبة وتكون هناك حاجة للبترول السوداني.

أضف إلى ذلك أن الجميع تيقنوا من أن سياسة الاحتواء الأميركية للسودان فشلت في إيجاد حل ناجح مما جعلها تبحث عن مدخل جديد للتعامل مع القضية السودانية، كما أن القوى الدولية والإقليمية اقتنعت تماما بعدم إمكان فرض إلغاء الشريعة الإسلامية في شمال السودان.

وبرغم أن هذه الأصوات تكاد تكون الأقرب إلى بعض عناصر الحكم في الخرطوم، إلا أن هناك أصواتا أخرى أكثر موضوعية وقيمة وعقلا، تحذر من مغبة افتعال معركة وهمية مع مصر تختفي في السودان، وتدعو إلى السعي لتوظيف جهود مصر لدرء أخطار متوقعة، لم تخطر على مصر، تدعو إلى القلق على وحدة السودان، لأن وحدة السودان قد أصبحت رهنا بقدرة الخرطوم على أن تجعل من الوحدة عنصرا جاذبا للجنوب بعد 19 عاما من الحرب الأهلية أكلت الحرت والنسل، وأهلكت قدرات البلاد، واستنزفت طاقات الشمال لأن الشمال يدفع فاتورة الحرب على حين يدفع اصداق الجنوب في الخارج فاتورة حربه، ولكي تصبح الوحدة عنصرا جاذبا لأهل الجنوب ينبغي - من وجهة نظر هذه الأصوات العاقلة - الاستفادة من قدرات مصر على توظيف علاقاتها الدولية والإقليمية لتحذير الجميع من مغبة انفصال الجنوب على استقرار القارة الأفريقية وأمن دول الجوار الأفريقي للسودان التي ربما يكون انشاء دولة مستقلة في الجنوب عامل اغراء لحركات انفصالية وعرقية عديدة تهدد وحدة هذه الدول، فضلا عن ذلك فإن مصر يمكن أن توظف علاقاتها العربية لمعاونة السودان على إقامة مشروعات وبرامج تنمية في الجنوب تخفف من آثار الحرب الأهلية، وتزيل بعض مراراتها، وتجعل الوحدة مع الشمال أكثر جذبا لسكان الجنوب.

وعندما سألت الرئيس البشير، وأنا ألقاه في منزله في الخرطوم يوم الخميس الماضي: ماذا يريد السودان من مصر على وجه التحديد؟، وهل يصبح مطلبها معقولا أن تلحق القاهرة بأخر عربية في قطار التفاوض، وتشارك كمراقب في جولة المباحثات الثانية التي تجري الآن في ماشاكوس بين حكومة الخرطوم وحركة التمرد تحت رعاية دول الأيجاد لتبحث قضايا قسمة الثروة والسلطة بين الجنوب والشمال، ووقف إطلاق النار ومضمون الدستور الاتحادي ودستور الجنوب وشكل الحكومة في المرحلة الانتقالية.

رد البشير قائلا، لقد حسمت جولة المباحثات الأولى كل القضايا الأساسية، وكل ما نطلبه أن تستخدم القاهرة علاقاتها الدولية والإقليمية، ونفوذها في العالم العربي كي تجعل خيار الوحدة هو الخيار الأفضل لشعب الجنوب.

ومع ذلك يبقي السؤال اللغز، كيف جرى حسم كل القضايا الأساسية في جولة المباحثات الأولى ليصبح حق تقرير المصير - مع ما يحمله من المخاطر - هو الخيار الوحيد أمام حكومة الخرطوم؟! هل غيرت الولايات المتحدة موقفها، وكانت بين الذين اقتنعوا بضرورة الحفاظ على وحدة السودان في إطار حكم ديمقراطي يحترم حق المواطنة، ويلتزم قيم العدل والمساواة، ويرتب لسكان الجنوب نوعا متميزا من الحكم الذاتي في إطار دولة فيدرالية؟! أم أن دول الجوار الأفريقي «الأيجاد» التي ترعى تفاوض الجانبين، حكومة الخرطوم وحركة التمرد، قد مارست ضغوطها على الخرطوم كي يصبح خيارها الوحيد القبول بحق تقرير المصير؟ لا هذا، ولا ذلك!

هكذا رد الرئيس البشير على تساؤلاتي.

«لقد قبلنا حق تقرير المصير لأنه لم يكن هناك من مهرب، فكل القوى السودانية ابتداء من احزاب الأمة إلى الاتحادي إلى التجمع الديمقراطي المعارض كانت قد أقرت في اتفاقيات ومواثيق سابقة مع جون قرنيق بحق تقرير المصير للجنوب، كما أن الدستور السوداني «الدستور الذي أقرته حكومة البشير عام 98» تؤكد بنوده على حق تقرير المصير لآبناء الجنوب، وعندما اصبر قرنيق على مطلبه لم يكن امامنا سوى القبول والا اهدرنا الدستور».

\*\*\*

**\*\* حقيقة أن أخطر ما في الورقة المقدمة هو تقرير المصير برغم أن تقرير المصير كان موضع قبول كل القوى السياسية السودانية دون استثناء منذ العام 1995 عندما صدر إعلان «مقررات أسمره» من جانب تجمع المعارضة وتحديث عن حق تقرير المصير للجنوب، وفي العام 1996 تم توقيع «اتفاقية الخرطوم» مع قوى جنوبية والتي أخذت هي الأخرى بحق تقرير المصير، بل تم تحويل هذه الاتفاقية إلى مرسوم دستوري، وفي العام 1998 تم ضم هذا المرسوم إلى صلب الدستور وأصبح من الثوابت التي لا يمكن تغييرها أو إلغاؤها إلا من خلال استفتاء شعبي.**

كل هذا يعني أن تقرير المصير يلقي قدرا كبيرا من الإجماع

الوطني، ولذلك وافقنا على الورقة المقدمة من سكرتارية الإيجاد لأنه لم يكن ممكنا لنا أن نقول إننا نرفض التوقيع بسبب إقرارها لمبدأ تقرير المصير، لأن هذا المبدأ هو في الأساس منصوص عليه في الدستور السوداني، والدستور السوداني كان ضمن الوثائق الموجودة لدى السكرتارية عند الاتفاق، فهل كان في وسعنا أن نتحلل منه.

**\* لكن حكومة الإنقاذ هي التي وضعت هذا الدستور؟**

**\*\* عموما القناعة الموجودة لدى الجميع أنه لا أحد يريد أن تستمر الحرب، فقد استمرت الحرب سجالاتا بيننا على مدار 19 عاما هم يفقدون مدينة ونحن نستلم مدينة ثم العكس، هم يفقدون الضحايا ونحن نفقد الضحايا، وعلى مدى 47 عاما فشلت كل الأنظمة السودانية في فرض الوحدة عن طريق القوة، بينما تزداد الحرب مرارة وقسوة، تستنزف البشر والموارد، ولم يكن ممكنا أن نستمر بأي حال في هذه الدوامة، لذلك لم يكن أمامنا إلا أن نقبل حق تقرير المصير، فالوحدة إما أن تتم طواعية بين الشمال والجنوب أو يتم الانفصال باحسان.**

**\* سيادة الرئيس، رغم التوصل إلى الاتفاق الإطارى إلا أنه لا تزال توجد بعض المناوشات العسكرية في عدد من مناطق التماسك، قرنق يقول إن الحكومة هي المسؤولة، بينما تؤكدون أنتم أن قرنق يحاول تحسين موقفه التفاوضي بتعزيز بعض مواقفه العسكرية؟**

**\*\* نحن طالبنا بوقف إطلاق النار مع اتفاق إطار المبادئ، وضرورة تجاوز كل العقبات الرئيسية حتى نصل إلى السلام، لكن قرنق يرى أنه إذا تم إلقاء السلاح قبل إقرار الاتفاق النهائي فإنه سوف يفقد مشروعيته وربما نحاول نحن تحسين أوضاعنا، رغم اعتقادنا بأننا نسير في طريق السلام، وتحسين الأوضاع لن يكون مجديا إلا إذا كانت هناك نيات أخرى، وما لا يعرفه الجميع أنه ليس هناك أمر أو قرار صدر بوقف إطلاق النار، سواء من الخرطوم أو من جانب الحركة وكل من الطرفين يحاول أن يحسن موقفه والأمر متروك لتقديرات القادة الميدانيين.**

**\* سيادة الرئيس، طبقا لاتفاق الإطار فإن وحدة السودان معلقة الآن على جهد الخرطوم في أن تجعل هذا الهدف محبا لدى الجنوبيين، فهي المسؤولة عن تغيير نظام الحكم وتلبية المطالب المتعلقة بالديمقراطية، وفصل الدين عن الدولة، وهي المسؤولة عن إشعار الجنوبيين أن الوحدة سوف تكون في صف مصالحهم، كيف يمكن بعد 19 سنة من هذه الحرب، أن تقنع الخرطوم الجنوبيين بسودان موحد؟ لقد استمعت لوزير الإعلام السوداني مهدي إبراهيم الذي رسم لي**

لوحة رائعة مفادها أن ما حدث في اتفاقية أديس أبابا عام 1972 قابل للتكرار. عندما أنجز الرئيس نميري اتفاقا مع الجنوبيين في إطار وحدة السودان، وبموجب هذا الاتفاق تمت تصفية حركة «أنيانيا 2»، وانضم جيش الحركة (6 آلاف) إلى الجيش الوطني، لكن عندما ننظر إلى ما حدث عام 1972 نجد أن الظروف الدولية تغيرت، كان هناك قبح من

وما يجعلنا أكثر تفاؤلا هذه المرة انه توجد معطيات جديدة ومختلفة تماما، فالجميع بما في ذلك الخرطوم والحركة أصبحوا على قناعة بأن الحرب لن تحقق الأهداف التي يسعون من أجلها سواء كانت في فصل السودان أو تحقيق الوحدة أو السيطرة على السودان، لذلك فكل الأطراف التي خاضت الحرب أصبحت الآن مع السلام، وهذا ما يجعلنى أكثر تفاؤلا.

**\* حسب ما قاله قرنق أنه فوجئ بالوسطاء يوقفون وفد الحركة من نومهم بعد منتصف ليلة التوقيع ليبلغوهم بمفاجأة موافقة الحكومة على الاتفاق، ماذا حدث في اللحظات الأخيرة؟، وما الذي جعل قرنق يتحدث عن تدخل ضخم أوجد حلا بعد منتصف ليلة التوقيع؟**

**\*\* ما حدث من البداية، أنه تم طرح ورقة اتفاق من سكرتارية «الإيجاد» تحمل مشروعا للتسوية كانت لنا عليه ملاحظات سجلناها في ورقة الرد.**

كما قدم قرنق ورقة رد خاصة به دون فيها ملاحظاته على ورقة الإيجاد، وكان هناك تباين كبير بين الورقتين.

فالورقة السودانية تتحدث عن نظام فيدرالى وفترتين انتقاليين، في الفترة الأولى التي تستمر 6 سنوات يجرب النظام المتفق عليه، وفي نهاية الفترة يتم أخذ رأى المواطنين من خلال استفتاء عام، هل يوافقون على هذا النظام أم لا، فإذا كانت الإجابة بلا.. تبدأ فترة

انتقالية ثانية تقوم في نهايتها القوى الخارجية بالاتصال بجميع الأطراف للتوصل إلى اتفاق، أما الورقة المقدمة من الجانب الآخر - الحركة - فكانت تتحدث عن دولة كونفيدرالية، دولة في جنوب السودان تكون لها مؤسساتها الخاصة بها، ودولة في شمال السودان لها مؤسساتها الخاصة بها، ورئيس لدولة الجنوب ورئيس لدولة الشمال، ثم توجد حكومة اتحادية رمزية يتولى رئاستها بالتداول الرئيسان، وحسب الورقة فإن مدة هذه الحكومة ثلاث سنوات، وكل رئيس يحكم لمدة عام ونصف العام.. وفي نهاية المدة يتم الاستفتاء على هذا النظام.

سكرتارية الإيجاد قدمت ورقة ثالثة تختلف عن الورقة السودانية والورقة المقدمة من الحركة، لكنها في إطارها العام أقرب إلى نظام فيدرالى مع إعطاء الجنوب خصوصية في الحكم، وكان الاختلاف الوحيد مع الورقة السودانية أن ورقة السكرتارية تحدثت عن فترة انتقالية واحدة.

في الحقيقة عندما قدمت السكرتارية هذه الورقة توقعنا أن يرفضها الطرف الآخر، والتقيينا في اليوم التالي وأبدينا بعض الملاحظات على ورقة السكرتارية، ثم سألوا الطرف الآخر عن ملاحظاتهم على ملاحظتنا، وتم إجراء بعض التعديلات على الورقة، وبرغم أن الخلافات بين ورقة السكرتارية وورقة قرنق كانت لا تزال كبيرة، فوجدنا بموافقة الطرف الآخر.

**\* سيادة الرئيس، أعتقد أنه بعد 19 سنة من الحرب بين الطرفين لا بد أنه تولدت قناعة لدى الخرطوم بأن أيأ من الطرفين لن يستطيع أن يحقق نصرا من خلال هذه الحرب، هل تعتقد أن الظروف الداخلية لحكومة الإنقاذ ساهمت في قبول مالم يكن ممكنا أن تقبله في فترة سابقة؟**

## تدخل أميركي

\* سيادة الرئيس، من المفاجآت الغربية أنه عندما حضر «جون دانفورت» مبعوث الرئيس بوش لشئون السودان ثم قدم تقريره إلى الرئيس الأميركي، لم يتحدث على الإطلاق عن حق تقرير المصير، وعندما جاء إلى الخرطوم لم يتحدث في مباحثاته مع الجانب السوداني عن حق تقرير المصير، وعندما جاء إلى القاهرة وتباحث مع عدد من المسؤولين الكبار لم يتحدث عن حق تقرير المصير، على العكس تحدث عن أهمية وجود السودان موحد، ما الذي جعل حق تقرير المصير أمراً واقعاً في مباحثات كينيا «ماشاكوس» رغم وجود موقف أميركي معلى مع وحدة السودان، ورغم عدم حماس الأميركيين الظاهر لحق تقرير المصير، هل غير الأميركيون اتجاههم في مباحثات كينيا؟!.

\*\* في النهاية الاتفاق ليس أميركياً، لكنه اتفاق سوداني تم بين الحكومة والحركة التي لها مواقفها التفاوضية التي أصرت عليها، الأميركيون ليسوا مع انفصال الجنوب، وتقرير المصير أصبح أمراً واقعاً في مباحثات كينيا لأن القوى السياسية وقوى المعارضة السودانية أكدت في وثائقها حق الجنوب في تقرير المصير، وعلى الجانب الآخر فلقد حدثت تعبئة شديدة للقواعد في حركة التمرد حول حق تقرير المصير ولم يكن من السهل على قرنق ورفاقه أن يقبلوا التوقيع على

اتفاق لا يتضمن حق تقرير المصير، في الوقت نفسه الدستور السوداني ينص على حق تقرير المصير، وبالتالي كان من الصعب علينا أن نرفض التوقيع بحجة وجود حق تقرير المصير، الأمر إذن سوداني أكثر من أن يكون غربياً أو أميركياً.

\* سيادة الرئيس، معنى ذلك أن قرنق هو الذي وضع الفأس في الرأس، وألزم الجميع بحق تقرير المصير؟.

\*\* حركة التمرد أصرت على حق تقرير المصير. وهذا جعلنا في موقف صعب بسبب وجوده في الدستور وموافقة كل القوى السياسية عليه، فلم تجد الحكومة أي تبرير يمكن أن تستخدمه للإفلات من هذا الموقف.

\* سيادة الرئيس، أميركا قوة نافذة، وتستطيع أن تفرض ماتريد، اليوم الجميع يؤكدون أن انفصال الجنوب عن الشمال سوف يفتح الباب لحروب عرقية خطيرة وواسعة في القارة الأفريقية، وإذا كانت أميركا ترغب في استقرار منطقة البحيرات لأنها تعتقد أن أفريقيا هي قارة المستقبل، ويمكن أن تكون مجالاً لاستثمارات واسعة، فلماذا سايرت هذا التيار على خطوته؟، ومن جانب آخر ما الذي يدعو دول الجوار الإفريقي إلى مساندة يمكن أن تؤدي إلى تقسيم السودان، خصوصاً أن هذه الدول تعاني جميعاً من خطر وجود حركات انفصالية عرقية تسعى إلى تمزيق وحدتها؟، كيف يمكن لدولة مثل أميركا لها مسؤولية ضخمة وتريد أن تحقق نجاحاً يعوضها - كما تقول - عن فشلها في حل أزمة الشرق الأوسط أن تتغافل عن كل هذه المخاطر وتراجع عن موقف أعلنه وأكده مبعوثها في الخرطوم والقاهرة وتم عرضه في تقرير رسمي على الرئيس الأميركي؟.

\*\* في النهاية الأميركيون ليسوا مع فصل الجنوب، ودول الجوار الإفريقي ليست كلها مع الانفصال، دولة مثل إثيوبيا ضد الانفصال تماماً لأن قيام دولتين على الحدود الأثيوبية يسبب لها مشكلات كثيرة، كما أن إثيوبيا مكونة من قوميات يعطيها الدستور الأثيوبي حق تقرير المصير، فالانفصال السوداني سوف يشجع بعض القوميات الأثيوبية على الانفصال، وبالنسبة لكينيا فقد تحدثت مع الرئيس الكيني «دانيال أرب موي» وأكد لي أنه ضد الانفصال لأنهم على قناعة بأن الانفصال يمثل خطورة على كينيا، والأمر كذلك بالنسبة لأريتريا، فدول الجوار الجنوبية تخشى الانفصال لأن الجنوب مكون من عرقيات، والمعروف أنه لا يمكن ضمان الاستقرار في دولة توجد فيها عرقيات متناحرة، ووجود الجنوب في ظل السودان موحد سوف يوفر الاستقرار لكل هذه الدول.

التوازن الدولي، ولم يكن هناك فطرب أوحذ، كما أن الكنيسة في الجنوب - التي تنامي دورها - لم تكن تلعب بهذه القوة ضد الشمال، فضلاً عن أن انحياز القوى الدولية والغربية لقرنق لم يكن بهذا الحجم، إضافة إلى ذلك كان جيش الحركة يضم عام 1972 بضعة آلاف، أما الآن فإن عدده يتجاوز 60 ألف مقاتل. كيف يمكن أن تجعل هدف الوحدة محسباً إلى الجنوب في ظل تراكمات هذه الأوضاع، وهل تعتقد أن 72 قبيلة للتكرار!؟.

\*\* القضية ليست سهلة، فالكلام عن أن تحقيق الوحدة بعد ست سنوات أمر مضمون بنسبة مئة في المئة هو مجرد أمان غير واقعية، فالأمر صعب للغاية، لكن هناك عناصر لا بد أن نعتمد عليها.

العنصر الأول وهو أنه في ظل الحرب هرب المواطن الجنوبي من الجنوب إلى الشمال من أجل البحث عن الطمانينة بعكس الحركة الأولى، ففي «أنيانيا 2» لجأ كل الجنوبيين إلى دول الجوار الأفريقي، ولم يلجأ أحد منهم إلى الشمال، طبعاً اللجوء إلى الشمال سببه قناعة المواطن الجنوبي بأنه أقرب إلى الشمال، جاءوا أفواجا متتابعة وهم منتشرون في كل أنحاء الشمال حتى الحدود مع مصر.

\* كم مواطناً جنوبياً لجأ إلى الشمال!؟.

\*\* نقدرهم بحوالي ثلاثة ملايين من إجمالي خمسة ملايين هم عدد سكان الجنوب.

\* وكم لجأوا إلى دول الجوار الإفريقي!؟.

\*\* بضعة آلاف، من 30 إلى 40 ألفاً

موزعين ما بين كينيا وأوغندا. وحسب معلوماتنا أنه حتى هؤلاء لديهم رغبة في العودة إلى السودان وتحديدًا إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية، رغبة منهم في الهرب من المناطق التي تسيطر عليها حركة التمرد.

\* وماهي العناصر الأخرى التي تعتمدون عليها في إقناع الجنوبيين بأن الوحدة هدف محبب!؟.

\*\* نعود للعنصر الثاني أن الدول الغربية وعلى رأسها أميركا وبريطانيا يتحدثون عن أنهم مع خيار الوحدة، ويؤكدون أنهم سيدعمون هذا الخيار من خلال دعم وتمويل مشروعات وخدمات للجنوب تجعل خيار الوحدة هو الخيار الأفضل للمواطن الجنوبي، وكل هذه تعهدات نتمنى أن يتم الوفاء بها.

\* هل تلقيت تأكيدات أميركية بأنهم سوف يعملون في جنوب السودان ويساعدون على التنمية هناك بهدف أن تكون الوحدة هي الخيار المحبب!؟.

\*\* نعم... تلقيت هذه التأكيدات وثمة عامل آخر مهم يتمثل في لجنة التقييم والمتابعة التي تضم الطرفين، كما تضم ممثلين من دول الإيجاد، إضافة إلى ممثلين آخرين من دول أخرى ومؤسسات عالمية يتم الاتفاق عليهم، مهمة هذه اللجنة أن تتأكد من أن تنفيذ الاتفاقات يسير في الاتجاه الذي يجعل خيار الوحدة هو الأمر المحبب للجنوبيين، فالمرحلة التي تتم بعد ثلاث سنوات، أي في منتصف الفترة الانتقالية من قبل لجنة المتابعة هدفها التأكد من أن كل خطوات التنفيذ تقود إلى هدف الوحدة.

ولذلك فإن الدعم الأفريقي لاستقرار السودان ووحدته يجعلنا نقول إننا قطعنا 50 في المائة من الطريق نحو الوحدة، التي يمكن أن تكون خيارا طوعيا للجنوبيين، لأن أي دعم أفريقي لفصل جنوب السودان سوف يكون مشكلة كبيرة، إننا نريد دعم كل الدول الأفريقية لمبدأ وحدة السودان، وهم على استعداد لذلك لأنهم يرون فيه مصلحة أساسية لبلادهم، ونحن نعمل على تعزيز هذا التوجه الأفريقي الصحيح.

الأمر الثاني يتعلق بطبيعة الخطاب الذي سنتوجه به إلى المواطن الجنوبي، سنقول له أنت مواطن لك كل الحقوق في بلد يحترم المساواة بين مواطنيه. وسوف نسعى إلى تعويضه بتشجيع جهود التنمية في الجنوب، وقد تكون السنوات الست غير كافية لكي نعمر مدمرته الحرب، لكننا نبذل كل ما في وسعنا، كما أننا سوف نسعى إلى توسيع فرص الحوار مع الجنوبيين، خصوصا أن نصف السكان الجنوبيين يعيشون في الشمال، حتى نجعلهم يعتبرون خيار الوحدة هو الأفضل لهم وللسودان، وإذا نجحنا في حوار المواطن الجنوبي وحوار دول الجوار الأفريقية بالإضافة إلى الدعم الخارجي من القوى الدولية فسوف نصل إلى تفضيل خيار الوحدة.

\* سيادة الرئيس، لم يحدث أن جرى استفتاء على الوحدة أو الانفصال في بلد ما وانتصرت الوحدة، لأن الانفصال يعني وجود دولة وعلم، وجيش ونشيد، ووظائف عليا لنخبة في دولة لها سفارات ووزارات، ورتب ونياشين لمليشيا عسكرية تريد أن تقطف الثمار؟، ماذا يقول لك إحساسك الداخلي، هل يمكن أن يكون الجنوب خروجاً على هذه القاعدة؟!.

\*\* هذه النوعية التي نتحدث عنها موجودة بالفعل بين الجنوبيين، هناك من يتوقون لوظائف عليا في دولة انفصالية، لكن أيضا النوعية التي تؤيد الوحدة موجودة، هجرة الجنوب إلى الشمال خلقت نوعاً من العلاقات الجديدة حدثت تداخل وتواصل وزادت فرص الاطمئنان، وهناك قوة كبيرة جداً ترفض أن تحمل السلاح الآن وترغب في الحفاظ على السودان موحداً.

\* سيادة الرئيس، لو سألتك سؤالاً شخصياً، ألا تحس بالقلق من احتمالات انفصال الجنوب، ما مدى الطمأنينة الذاتية في هذا الموضوع؟.

\*\* لو قلت لك إنني مطمئن مئة في المئة لكان من حقلك أن تقلق، لكنني لا أقول بهذا، وكل ما أقوله الآن، أن خيار الوحدة هو الغالب، لكن خيار الانفصال موجود أيضاً.

## بتروال الجنوب

\* سيادة الرئيس، كانت هناك مقولة سابقة أن البترول في الجنوب هو الذي يشجع الجنوبيين على المطالبة بالانفصال، اليوم توجد مقولة مختلفة تماماً تقول إن البترول عامل وحدة، أين الحقيقة، وهل صحيح ما يشاع بأن الشمال أيضا يعوم فوق بحر من البترول أم أنها مجرد شائعات موجهة لطمأنة الناس على أن البترول موجود في الشمال إن فقد الشمال بالانفصال بترول الجنوب؟

\*\* حسب المعلومات، فإن البترول موجود في الشمال في مناطق البحر الأحمر، وتوجد شركات تطلب العمل في مناطق الشمال الغربي من السودان، لأنها تعتقد في احتمال وجود بترول في المناطق الملاصقة